

الضغوط الإيرانية توقف مسار التهدئة بين السعودية والحوثيين

تصعيد عسكري بعد لقاء مسؤولين حوثيين وزير الخارجية والدفاع الإيرانيين



حرب إيرانية حتى آخر قطرة دم يمنية

لاستهداف القوات العسكرية غير الموالية لأي من الطرفين، كشفت مصادر مطلعة لـ "العرب" عن ضبط 15 سيارة كانت محملة بسجائر مهربة في جبهة الأشروح بمدينة جبل حبشي بجن، ليتبين أنها تخفي كميات كبيرة من المواد المتفجرة التي أن تي.

ووفقاً لمصادر "العرب" فقد صدرت توجيهات لأفراد النقطة العسكرية من قبل قيادة اللواء 17 مشاة الذي يديره الإخوان للسماع للمركبات بالمرور، وتم إرسال طقمين عسكريين بعد ذلك احتجزوا أفراد النقطة، وسمحوا بمرور الشحنة التي تؤكد المصادر أنها في طريقها إلى منطقة البرح لصالح ميليشيات الحوثي التي تخوض مواجهات مع قوات المقاومة المشتركة.

وفي هذا السياق طالبت القذائف الحوثية في الحديدة مطاحن البحر الأحمر داخل مدينة الحديدة والتي تحتوي على آلاف الأطنان من القمح التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

ووفقاً لبيان إعلامي صادر عن قوات المقاومة المشتركة فقد أقدمت الميليشيات الحوثية على إطلاق قذيفة مدفعية هاون على مطاحن البحر الأحمر.

من جهة أخرى شهدت جبهة البرح غرب تعز مواجهات عنيفة بين القوات المشتركة والميليشيات الحوثية، وبحسب مصادر ميدانية فقد خاضت قوات اللواء 20 مشاة مواجهات عنيفة مع ميليشيات الحوثي بالقرب من مثلث البرح.

وفي مؤشر على تصاعد التنسيق والتخادم بين الحوثيين وجماعة الإخوان

كطرف مهيمن من خلال فتح جبهة حرب اقتصادية مفتوحة مع الحكومة اليمنية تمثلت في إصدار قرارات بمنع تداول العملات التي يطبعها البنك المركزي اليمني في عدن داخل مناطق السيطرة الميليشيات الحوثية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات أخرى لحاصرة قطاع الاتصالات وشبكة الإنترنت.

وترافق التصعيد الحوثي في الجانب الاقتصادي والمالي مع تصعيد عسكري لافت في الحديدة يشير إلى فشل كل المحاولات الأممية التي يبذلها المبعوث الأممي مارتن غريفيث ورئيس بعثة المراقبين الأمميين في الحديدة الجنرال الهندي أباهيجيت جوها في تثبيت وقف إطلاق النار الهش والمضي قدماً لتفكيك اتفاق ستوكهولم.

التقارب التركي الإيراني ونجاح الدوحة في جر مسقط إلى مربع الحرب اليمنية، إضافة إلى تراجع حدة الاحتجاجات أو محاصرتها وخصوصاً في لبنان والداخل الإيراني، كلها عوامل أعادت فتح شهية طهران لتحريك أزرعها العسكرية في اليمن التي ظلت تخشى من انتقال عدوى الثورة الشعبية إلى صنعاء، مع بروز موجه من الاحتجاجات المدنية التي عبرت عنها بعض النقابات والجمعيات الرافضة لإجراءات التجويع التي مارستها الميليشيات الحوثية في الآونة الأخيرة.

واستفاد الحوثيون من حالة الارتباك التي تسود صفوف الشرعية اليمنية والتي تفاقم بعد مواجهات عدن في أغسطس الماضي، لتعزيم موقفهم

لجوء الحوثيين مجدداً إلى التصعيد العسكري ضد المملكة العربية السعودية بعد فترة تهدئة شهدت محاولات للتواصل بشأن بدء مسار سلام في اليمن، يؤكد من جديد ارتباطهم الشديد بإيران وارتهاج قرارهم لحساباتها التي يبدو أنها مازالت تقتضي استمرار الحرب في اليمن واستدامة التوتر في المنطقة ككل.

وجاء التصعيد الحوثي بعد أيام قليلة من لقاءات ضمت قيادات حوثية ومسؤولين إيرانيين من ضمنها لقاء وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بنطاق الحوثيين في العاصمة العمانية مسقط، ولقاء آخر جمع السفير الحوثي في طهران بوزير الدفاع الإيراني.

واعتبرت المصادر أن الحوثيين لم يكونوا جادين منذ اللحظة الأولى في إنضاج أي حوار ثنائي مع الرياض، حيث أرادوا استغلال حالة الهدوء النسبي لتكثيف الضغط العسكري على العديد من الجبهات الاستراتيجية مثل الحديدة وجبهات صنعاء، وهو الأمر الذي استدعى تدخل طيران التحالف في اللحظات الحاسمة لمنع الميليشيات الحوثية من إحراز أي مكاسب على الأرض، تحت ذريعة التهدئة السياسية والعسكرية.

ويرى مراقبون أن معاودة الميليشيات الحوثية استهداف الأراضي السعودية بالصواريخ الباليستية إيرانية الصنع يأتي مزامناً مع تصاعد المؤشرات على نشوء تحالف إيراني تركي قطري في اليمن لمواجهة التحالف العربي، وهو ما يشير إلى وجود إيعاز من طهران للحوثيين باستئناف عملياتهم المعادية للرياض، على وقع الرسائل السلبية التي تبعها انقصر، عبر سعيها للتدخل في اليمن من خلال جماعة الإخوان المسلمين أو القيادات اليمنية المحسوبة على قطر.

وعاد التوتر بين السعودية والتمرديين الحوثيين بعد فترة قصيرة من الهدوء تخللتها لقاءات مباشرة وغير مباشرة بوساطة أميركية واستضافة عمانية وأردنية هدف لإعادة إحياء مسار التفاوض في الملف اليمني وتقريب وجهات النظر بين التحالف العسكري الذي تقوده المملكة والحوثيين بمعزل عن التأثير الإيراني.

وأعلن الحوثيون عن إطلاق صاروخ باليستي على ما قالوا إنه أحد المواقع السعودية في جمران على الحدود مع اليمن، في أعقاب تهديدات أطلقتها ناطقهم العسكري يحيى سريع، وتوعد فيها بالرد على ما وصفه بالقصف الجوي على منطقة منبه شمال صنعاء.

وقال سريع في تصريح صحفي، الجمعة، إن القوة الصاروخية التابعة للحوثيين أطلقت صاروخاً من نوع بدر على معسكر قيادة اللواء 19 حرس حدود وطني في بئر عسكر بنجران.

الجناحات العسكري والأيدولوجي في جماعة الحوثي يمنعان أي تقارب مع التحالف العربي خارج إطار تسوية شاملة مع إيران

ويعد التصعيد الحوثي باستخدام صاروخ باليستي هو الأول من نوعه منذ إعلان التمرديين المدعومين من إيران في أواخر سبتمبر الماضي عن وقف استهداف السعودية بالطيران المسير والصواريخ الباليستية.

وبحسب مصادر مطلعة فقد جاء انهيار الهدنة غير المعلنة نتيجة تصاعد الضغوط الإيرانية على الحوثيين وهيمنة الجناحين العسكري والأيدولوجي الراضين لأي تقارب مع التحالف العربي من دون أن يكون ذلك في إطار تسوية شاملة مع النظام الإيراني.

هيئة الاتصالات الإماراتية تجلي اللبس بشأن تطبيق توتوك

أبوظبي - أصدرت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً توضيحياً بشأن ما أثير مؤخراً من لغط حول استخدام التطبيق المجاني للاتصال الصوتي والمرئي توتوك، وما ينطوي عليه من مخاطر اختراق خصوصية المستخدمين.

وقالت الهيئة في البيان الذي أوردته، الجمعة، وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، إنها "تتابع بصورة مستمرة ما أثير في الآونة الأخيرة من مزاوم ومخاوف بشأن الخصوصية لتطبيقات الاتصال الصوتي والمرئي عبر الإنترنت المعتمدة في الدولة وبالأخص تطبيق توتوك".

وأضافت في البيان ذاته "تود الهيئة بذلك الخصوص أن تؤكد أن الإطار القانوني والتنظيمي في دولة الإمارات يمنع منعاً تاماً التجسس وأياً من أشكاله بلومبرغ قد نقلت في نوفمبر الماضي عن مسؤول سعودي وصفته بالبارز دون ذكر هويته قوله "إن قطر قد اتخذت جملة من الخطوات في سبيل تخفيف التوتر مع جيرانها الخليجين، وإن من بين تلك الخطوات تبني السلطات القطرية قانوناً خاصاً بمكافحة تمويل الإرهاب".

غير أن ذات المسؤول حرص على القول إنه "رغم هذه الخطوات، لا يزال يتعين على قطر فعل المزيد لمعالجة الخلاف القائم بينها وجيرانها منذ 2017".

قطر تملص من وصمة دعم الإرهاب بإقرار قانون شكلي ضد تمويله

إلى حماية المنظومة الاقتصادية من التعرض لإساءة الاستغلال من العناصر الإجرامية".

وورد بالصحافة المحلية القطرية أن "مصرف قطر المركزي أعلن اعتماد اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 20 لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تستند إلى المبادرات التنظيمية والتشريعية المتكررة والصارمة التي ينص عليها هذا القانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بتاريخ 11 سبتمبر عام 2019".

ونقلت وسائل إعلام قطرية عن بيان مصرف قطر المركزي أن "اللائحة التنفيذية الجديدة تعكس التزام قطر الراسخ والمستمر بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي للتمويل غير المشروع بكافة أشكاله".

كما تطالب الدول الأربع قطر بالالتزام بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على جميع الأصعدة؛ عسكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي.

لا معنى لقانون مكافحة تمويل الإرهاب في غياب إرادة سياسية قطرية لفك الارتباط بالتنظيمات الإرهابية

وطوال الفترة التي أعقبت صدور قرار المقاطعة في صيف سنة 2017 لم تظهر قطر بوادر استجابة لمطالب الدول الأربع. وعلى العكس من ذلك أعلنت في الابتعاد عن محيطها الخليجي والعربي والانضمام إلى المحور التركي الإيراني.

وخلال الفترة الأخيرة روجت قطر لتحقيق تقارب مع السعودية، الأمر الذي اعتبره مراقبون مجرد محاولة لشق صف الدول المقاطعة، مستعدين تمكن الدوحة من تحقيق أي نجاح في ذلك، ومعتبرين استقبال الرياض لوزير الخارجية القطري في زيارة سرية خلال شهر أكتوبر الماضي، كان من قبيل فتح الباب أمام قطر لإثبات حسن نواياها ومنحها فرصة للعودة عن سياساتها المضادة لاستقرار الإقليم وأمنه.

والإرهابية، ووقف دعمها سياسيا وماليا وإعلاميا".

وأضاف "مع اندماج تلك الإرادة لن يعجز ممولو الإرهاب عن إيجاد قنوات للالتفاف على القوانين وإيجاد طرق وقنوات لمواصلة التمويل".

ومما تضمنته النقاط الثلاث عشرة التي تطالب الدول المقاطعة لقطر بتنفيذها، إيقاف جميع أشكال التمويل القطري لأفراد أو كيانات أو منظمات إرهابية أو متطرفة.. وقيام قطر بتسليم جميع العناصر الإرهابية المدرجة والعناصر المطلوبة لدى الدول الأربع، والعناصر الإرهابية المدرجة بالقوائم الأميركية والدولية المعلن عنها.. وعدم إيواء أي عناصر أخرى مستقبلاً والالتزام بتقديم أي معلومات مطلوبة عن هذه العناصر.

واعتبر أحد المصادر "أن من الدوافع الأخرى لإقرار القانون المذكور في هذه الفترة بالذات، حاجة قطر للمساهمة لتحسين صورتها أمام العالم الذي ستكون أظفاره مصوية أكثر من أي وقت مضى نحو الدوحة خلال الفترة المتبقية على انطلاق نهائيات كأس العالم في كرة القدم بعد أقل من ثلاث سنوات".

وبشأن أهمية إقرار القانون في تغيير موقف الدول المقاطعة لقطر بسبب دعمها للإرهاب، قال المصدر ذاته "إن شروط تلك الدول لإنهاء المقاطعة واضحة وتم تلخيصها في عدد محدد من النقاط، وهي ترفض المحاولات القطرية للالتفاف عليها بمناورات من نوع إصدار قانون لمكافحة تمويل الإرهاب سيكون عديم الفاعلية في ظل اندماج وجود إدارة سياسية قطرية لفك الارتباط بالتنظيمات

الدوحة - ربطت مصادر سياسية خليجية بين إقرار قطر لقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجهود التي تبذلها الدوحة لاستمالة الرياض أملاً في إنهاء المقاطعة المفروضة عليها منذ أكثر من سنتين من قبل كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين على خلفية سياساتها المهذبة لاستقرار وعلاقتها بتنظيمات إرهابية.

وصادق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على قرار مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقضى القرار الحامل للرقم 41 لسنة 2019 والصادر بقانون رقم 20 لسنة 2019، بتنفيذه والعمل به ابتداء من السادس والعشرين من الشهر الجاري تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



رئيس الوزراء القطري في حفل زفاف نجل عبدالرحمن النعيمي المصنف من قبل حكومة قطر كممول للإرهاب

فقد جواز السفر العراقي باسم مصطفى عبد المنعم فيصل، والمرقم (A7506564).

يرجى ممن يعثر عليه تسليمه للسفارة العراقية في لندن